

العزل في السياسة الخارجية السعودية حيال قطر

م.و. محمد صلاح محمود^(٥)
ms2721969@yahoo.com

الملخص:

تناول البحث موضوع سياسة العزل في السياسة الخارجية السعودية والتي تم تطبيقها ضد قطر منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وتم التعرف على العزل كأحدى أدوات السياسة الخارجية "القسرية"، بدءاً بتعريف مفهوم العزل وصوره ومتطلبات نجاحه. ويهدف هذا البحث إلى شرح الأطر النظرية لسياسة العزل، ومن ثم استكشاف مدى تأثيرها أو جدوى فاعلية العزل من خلال تطبيقاته من قبل الدولة الخليجية الكبرى وهي السعودية حيال الدولة الصغيرة والجارة قطر. وخلص البحث إلى أن العزل كأسلوب "إكراهي" في السياسة الخارجية نفذته السعودية بطرق وأشكال مختلفة لم يلقى النجاح شأنها في ذلك شأن بقية التجارب السابقة التي اعتمدتها دول كبرى لمعاقبة دول أخرى بقصد إرغامها على انتهاج سياسة معينة تلبي مصالحها القومية.

Isolation in Saudi foreign policy towards Qatar

Assist. Dr. Mohammed Salah Mahmood

College Of Political Sciences / University Of Mosul

Abstract:

The research deals with the issue of isolation policy in Saudi foreign policy, which has been applied against Qatar since the second half of 2017. Isolation has been identified as one of the tools of "coercive" foreign policy, starting with defining the concept of isolation, its images and the requirements of its success. This research

^(٥) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل .

aims to explain the theoretical frameworks of isolation policy, and then explore the extent of impact or feasibility of isolation through its applications by the Greater Gulf State, Saudi Arabia towards Qatar, the small country and neighbor. The research concludes that isolation as a forced method in foreign policy, implemented by Saudi Arabia in different ways and forms, has not been as successful as previous experiences by major countries to punish other countries with the intention of forcing them to adopt a certain policy that would meet their national interests.

المقدمة:

في ظل شيوع ظاهرة الاعتماد والتعاون المتبادل بين الدول يكون من الصعب على أية دولة العيش بعزلة في إطار نظام سياسي دولي تسوده حالة من التشابك والتداخل في العلاقات الاقتصادية والثورة التكنولوجية الضخمة في مجال الاتصالات والاعتمادية المتبادلة والمتنامية بين الدول. إلا أن الحقبة الراهنة من تاريخ المجتمع الدولي تتصف بشيوع استخدام أسلوب العزل في السياسة الخارجية، وفي السياسة الدولية نلاحظ انه كلما كانت الدولة أقوى على الساحة الدولية كلما زادت احتمالات تحركاتها بشكل فردي أو قيادتها لتحالف تنضوي فيه عدة دول الهدف منه نبذ دولة ما أو ارغامها على الامتثال لسياساتها أو محاولة إحداث تغييرات فيها، وإلا فإنها سوف تعرض نفسها لشتى أنواع العقوبات ومن بينها العزل، موضوع بحثنا، عادت تمارسه السعودية من جديد بعد توقف دام أكثر من ربع قرن على آخر تحرك إقليمي قادته السعودية ضد العراق في أعقاب دخول الأخيرة لدولة الكويت عام ١٩٩٠، ولكن هذه المرة برز السلوك السياسي السعودي بفاعلية وظهور مفاجئ حيال دولة خليجية جارة لها ذات سيادة هي دولة قطر في ظل غياب تفويض دولي من أجل إرغام قطر على الانصياع لسياسات تتلاءم وتطلعات الجارة الكبرى المملكة العربية السعودية وبشكل يطرح العديد من التساؤلات حول أسباب وطبيعة هذا العزل، الذي بدأ يتعاضم أسلوبه وغاياته ومبرراته وتوقيته.

لذا فقد استدعى السلوك السياسي الخارجي السعودي الموصوف بالعزل حيال دولة صغيرة هي قطر، تسليط الضوء على هذا السلوك وإخضاعه للبحث والتقييم ومحاولة الخروج بنتائج توضح إمكانية نجاح أو فشل سياسة العزل .

أولاً / أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مستويين :

الأول: تعد أداة العزل السياسي الخارجي واحدة من أكثر أدوات القوة القومية للدولة تأثيراً في قدرتها على الدفاع عن مصالحها الحيوية إزاء ما قد تواجهه من تحديات وأخطار خارجية ^(١). كما أن العزل يمثل سياسة إكراهية، حتى غدى أكثر آليات تنفيذ قرارات السياسة الخارجية استخداماً من قبل بعض الدول في معالجة العد يد من القضايا الدولية بعيداً عن استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، وبعد التحقق من فشل أو إخفاق عملية التفاوض والمساومة والإقناع بالوسائل الدبلوماسية في معالجة الأزمات الدولية.

الثاني: تتجسد أهمية البحث في إطار سياسة العزل، بصفتها سلوكاً سياسياً خارجياً، تمارسه دولة مثل السعودية تتمتع بدور ومكانة كبيرة في الخليج العربي والشرق الأوسط ضد قطر الدولة صغيرة المساحة جغرافياً بذريعة انتهاجها سلوكيات معادية تهدد الأمن القومي والمصلحة القومية العليا للسعودية وبقية الدول المشاركة معها، وبعد أن وجدت السعودية في (العزل) الشيء الوحيد الذي قد يوقف قطر عن دعمها للإرهاب تعاملت مع الأزمة - في سابقة تاريخية خطيرة لم تشهدها من قبل منطقة الخليج العربي - عبر تفعيل آليات العزل وإتباع أسلوب الضغوط السياسي والاقتصادي كإجراء عقابي لدولة قطر وكأداة لتنفيذ سياستها الخارجية المنتقاة.

ثانياً / المشكلة البحثية:

اتسمت الأزمة القطرية بنقطة تحول مُفاجئة في مجرى العلاقات بين السعودية وقطر، وخلقت حالة من الاضطراب في البيئة الإقليمية وحراك سياسي في البيئة الدولية ، إذ أنه في

دراسة هذه الأزمة، هناك اتجاهان: إذ يرى الاتجاه الأول أن العزل لن يشمر عنه تغيير السلوك السياسي القطري بما يتلاءم والرؤية السعودية ، في حين يرى الاتجاه الآخر أن العزل سوف يفرض على صانع القرار القطري الاستجابة لرؤية صانع القرار السعودي. ومن هنا يثار التساؤل البحثي الآتي: هل أن العزل سوف يقود إلى تراجع في الموقف السياسي القطري تجاه الشروط السعودية ؟ أم أن العزل سوف يفضي إلى تصلب في الموقف السياسي القطري؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية لعل أهمها الآتي :

- ١- ماهي آليات سياسة العزل التي تستخدمها الدول في تصريف سياساتها الخارجية ؟
- ٢- ما مدى كفاءة وفاعلية سياسة العزل؟
- ٣- هل استطاعت سياسة العزل السعودية ثني قطر عن سياساتها؟
- ٤- ما هو تأثير سياسة العزل على اقتصاد الدولة المستهدفة بالعزل ؟
- ٥- ما مدى نجاح السعودية في عزل قطر على الصعيد العربي والإقليمي والدولي؟
- ٦- ما هي ردود الفعل الدولية والاقليمية من سياسة العزل السعودية حيال قطر؟

ثالثاً / فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها الآتي:

على الرغم من الاجراءات التي اعتمدها السعودية بهدف عزل دولة قطر وتحجيم دورها الاقليمي والدولي لإرغامها على الامتثال لسياساتها الا أن قطر زادت من تمسكها بقراراتها ومواقفها السياسية.

رابعاً/ هيكلية البحث:

ينقسم البحث الى ثلاثة محاور ، هي:

المحور الأول : ماهية العزل.

المحور الثاني : سياسة العزل السعودي حيال قطر .

المحور الثالث : مواقف القوى الدولية والاقليمية من سياسة العزل السعودية حيال قطر.

الخور الأول : ماهية العزل.

تندرج ظاهرة العزل أو الحصار تحت فكرة العقوبات التي تفرضها الدول حيال الفاعلين من الدول بحجة الردع عن انتهاج سلوكيات معادية تهدد الأمن القومي والمصلحة القومية للدول^(٢). وهنا لا بد أن نشير إلى العزلة التي هي نقيض العزل ، والتي تنطوي على درجة كبيرة من السلبية إزاء القضايا العالمية على اختلاف مواضيعها وحاداً أدنى من العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع أعضاء المجتمع الدولي ، والامتناع عن تقديم أي تعهدات أو التزامات ذات طبيعة عسكرية إلى الدول الأخرى^(٣). كما ينظر إلى العزلة على أنها مذهب أو سياسة المساهمة القليلة من قبل دولة ما في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، وبشكل خاص التحالفات أو الارتباطات الدولية الأخرى تفادياً للتورط في حروب خارجية^(٤). والعزلة بهذا التوصيف نقيضه مفهوم العزل ، الذي ينصرف إلى الجهود الفردية أو الجماعية التي تبذل على مستوى دولي بمبادرات فردية أو تلبية لدعوة من منظمة دولية أو من تجمع إقليمي (منظومة إقليمية) من أجل عزل وإقصاء وتهميش دولة ما عن إطارها الإقليمي والدولي.

إن العزل كمظهر من مظاهر عمل السياسة الخارجية في التعامل السياسي الدولي أصبح من قبل بعض الدول أداة السياسة الخارجية الأولى والأكثر تأثير من بين الأدوات الأخرى، لأن هذه الدول وجدت في ممارسة سياسة العزل بديلاً عن استخدام القوة العسكرية الأكثر كلفة وكرد مناسب في مواجهة التحديات والتهديدات التي قد تتعرض لها مصالحها من قبل الدول الأخرى مستقبلاً.

هنا لا بد من توضيح نقطة مهمة في هذا الإطار أن سياسة العزل هي إجبارية أو قسرية، وليست اختيارية، مفروضة على دولة ما من قبل دولة أخرى أو عدة دول مجتمعة تعيق عملية مشاركتها في السياسات الدولية رغم قدرتها على ممارسة ذلك. وفي أحوال كثيرة نجد تطبيق سياسة العزل في إطار جغرافي محدد أكثر فاعلية وقدرة على التنفيذ مما لو كان في نطاق جغرافي واسع، حيث تصبح فاعلية العزل أكبر في حالة قرب الدولة العازلة

جغرافيا بالدولة المعزولة، وإن كان التفوق التقني والعسكري قد ذلّل البعد الجغرافي الواسع الفاصل بين الدولة العازلة والدولة المستهدفة.

ولفهم ماهية العزل يقتضي تقسيم هذا الخور إلى ثلاثة عناوين فرعية:
١- مفهوم العزل.

العزل كلمة مشتقة من "Insula" باللغة اللاتينية، وتعني "الجزيرة"، وقد ظهر هذا المصطلح في القرن الثامن عشر، والعزل أمّا أن يكون مفروضاً من الدولة بشكل تلقائي فتسمى انعزالية، أو مفروضاً عليها من الخارج- خارج الدولة- فتسمى معزولة، وفي كلا الحالتين فأن اسباب العزل متعددة: منها النزاعات حول ترسيم الحدود والمسائل التجارية أو العداء الشخصي بين قادة الدول، وتقع مثل هذه الحالات بشكل دائم في السياسة الدولية بين الحلفاء والخصوم على حد سواء، وتحاول الدولة المتخاصمة عادة فصل أو عزل بعضهم عن بقية المجتمع الدولي، ويشتمل العزل صوراً عديدة منها: محاولات قطع امدادات الأسلحة عن العدو والقادمة من الخارج ويطلق على هذا النوع من آليات العزل بالعزل العسكري، أو قطع علاقاتها الاقتصادية الدولية كإحدى آليات العزل الاقتصادي، أو تخريب صلاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى تنفيذاً للعزل الدبلوماسي^(٥).

وكثيراً ما يتم تطبيق العزل بحق دولة أو مجموعة من الدول، وقد ينتهي به إلى الفشل لكن لا يمنع أن ينتج عنه آثاراً سلبية سيئة على علاقات الدول العازلة والمعزولة مستقبلاً أو على الدولة العازلة نفسها. والعزل سياسة مدروسة تتبناها دولة من جانب واحد أو مجموعة دول ولفترة زمنية وتهدف الى قطع أو تقليص علاقاتها مع الدولة المستهدفة بالعزل.

ويشير العزل الى الاستبعاد أو العزل القسري أو النبذ الذي هو بحسب ذاته تدبير عقابي يطبق ضد الدولة المخالفة بهدف تعليق أو الحد من علاقاتها الخارجية، وهو وسيلة ضغط كبيرة تمارسه مجموعة دول أو المجتمع الدولي على دولة ما، ويمكن تعريف العزل من حيث القيم، ففي حالة العزل القسري يتم فرضه لإكراه الدولة المستهدفة على ضبط أو التخلي عن القيم التي تسيئ الى القوى الكبرى أو لانتهاكها قواعد القيم الخاصة بمجموعة من

الدول، مثال ذلك: قرار مصر بالتوصل الى سلام مع اسرائيل رغم المعارضة العربية الشديدة لها والتي مارست عليها عزلة اجبارية، ومن خلال التجارب الدولية السابقة تم ملاحظة تطبيقات العزل جاءت وسيلة بديلة عن الحرب لإجبار الدولة المخالفة على الامتثال لسياسات الدولة العازلة، ويمكن أن يحدث العزل على المستويين الاقليمي و/أو الدولي^(٦).

استرشاداً بما سبق يمكن تعريف العزل - من وجهة نظر الباحث - بأنه: المنع القسري لدولة ما أو لنظامها السياسي من المشاركة في مجال من مجالات النظام الإقليمي أو الدولي الذي تستطيع أن تكون فاعلة فيه . ويمكن فهمه على انه إبعاد لدولة ما سواء كانت صغيرة أو كبيرة عن تجمع دولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وعدم التعامل معها. أو حظر التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب دولة أو مجموعة من الدول حيال دولة ما ومن ثم محاولة التأثير على باقي المجموعة الدولية لتؤثر بدورها على سياسة هذه الدولة باتجاه معين يخدم مصالحها القومية.

٢ - آليات سياسة العزل.

يقصد بآليات العزل في العلاقات الدولية تلك السياسات التي تنتهجها أطراف المجتمع الدولي، سواء بصورة أحادية أو ثنائية أو جماعية، والتي تمثل أحد أهم أدوات القرار السياسي والتي يتم استعمالها لفرض حصار على الوحدات الدولية لردع هذه الوحدة عن انتهاج سياسات تجدها خاطئة، والتي تندرج ضمن ما أستخدم على تسميته بأدوات العزل^(٧).

يمكن تقسيم الآليات الخاصة بسياسة العزل إلى عدة صور هي :

أ - الآليات السياسية :

ويقصد به المقاطعة الدبلوماسية التي تنتهجها دولة معينة ويمكن وصفها بالسلمية كوسيلة ضغط سياسي حيال دول أخرى ، وتعد أولى أدوات العزل. والتي تبدأ بقيام بعض الدول بتخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي الى أدنى مستوياته متمثلاً بدرجة قائم بالإعمال

(آخر مرتبة من مراتب رؤساء البعثات الدبلوماسية) وانتهاءً بقطع العلاقات الدبلوماسية من خلال اغلاق البعثة الدبلوماسية وسحب أعضائها^(٨)، وتمهل البعثة الدبلوماسية فترة زمنية محددة لمغادرة البلاد. وقطع العلاقات الدبلوماسية لا يعني سحب الاعتراف، وفي بعض الاحيان يكون هذا الاجراء نتيجة لعمل جماعي تتخذه الدول بحق دولة اعتبرت انها تمادت في خرق التزاماتها الدولية، فقد لجأت منظمة الوحدة الامريكية الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا ١٩٦٤^(٩). وعدم إجراء أي حوار سياسي على مستوى المسؤولين الكبار، ووضع القيود على الاتصالات عالية المستوى بين الدولة العازلة والدولة المستهدفة على امل تحفيز الاخيرة التي تمثل مشكلة لها على اتخاذ خطوات لتحسين سلوكها السياسي الخارجي إزاء قضايا تهم بها الدولة العازلة. وفي مرحلة أخرى تعتمد الدولة العازلة أسلوب التحريض من خلال تحفيز دول أخرى ذات امتداد جغرافي مع الدولة المستهدفة بالعزل على قطع علاقاتها الدبلوماسية معها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تسعى الدولة العازلة الى وضع العراقيل امام مشاركة الدولة المعزولة في نشاطات سياسية واقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

ب- الآليات الاقتصادية :

تمثل الآليات الاقتصادية جوهر قوة الدولة والبديل عن استخدام القوة العسكرية باهظة التكاليف. والمعلوم أن اساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية للدولة في مواجهة الدول الاخرى تتنوع بين اسلوبي التحفيز الاقتصادي (المساعدات الاقتصادية) والعقوبات الاقتصادية، ولكن ما يهمنا هنا في هذا الموضوع هو العقوبات الاقتصادية التي تمثل المظهر السلبي الرئيسي المباشر لاستخدام الدولة لأدوات قوتها الاقتصادية في علاقاتها الخارجية كما ينظر لهذه العقوبات على انها اداة عنيفة من ادوات التأثير السياسي الخارجي^(١٠)، يتم فرضها كوسيلة لإعاقبة سلوك شرعت فيه تلك الدولة أو الزامها بتعديل اتجاهاتها السياسية^(١١).

وتتخذ الأساليب الاقتصادية في العقوبة من طرف دولة أو مجموعة من الدول صوراً عدة أكثرها شيوعاً هي: التعريفات الجمركية، المقاطعة الاقتصادية، حظر الاقتصادي، الحصار الاقتصادي، تجميد أو تأمين أرصدة بعض الدول الأجنبية لسياساتها العدائية، نظام الحصص، حظر الجوي (التجاري والمدني والعسكري).

أولاً: التعريفات الجمركية – Tariff

تفرض الدول رسوماً كجمركية على معظم وارداتها، بهدف زيادة دخلها القومي أو لحماية الصناعات اخلية فيها من المنافسة الخارجية^(١٢). وتستخدم التعريفات الجمركية بنجاح كوسيلة اقتصادية عقابية ضد بعض الدول أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الإغراء في المفاوضات^(١٣). فقد أخضعت الولايات المتحدة واردات يوغسلافيا السابقة وبولندا إليها لتعريفات كجمركية تفضيلية (بمعنى منخفضة) تشجيعاً للدولتين على التحرر من التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، وإذا ما انتهجت الدولتان سياسة معادية للولايات المتحدة يحق للرئيس الأمريكي، بتحويل منحه إياه الكونغرس، إلغاء هذه المعاملة التفضيلية^(١٤).

ثانياً: المقاطعة الاقتصادية – Boycott

تعرف المقاطعة الاقتصادية بأنها : (الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى معتدية ، عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما)^(١٥). ويقصد بها الاستغناء تماماً عن شراء سلعة معينة أو مجموع السلع التي تنتجها دولة اجنبية معينة، فالمقاطعة الاقتصادية بهذا المعنى قد تكون جزئية او شاملة^(١٦). وتشمل إجراءات المقاطعة الاقتصادية ، وقف كل العلاقات الاقتصادية ، التجارية ، والمالية ، والتأمينية، والاستثمارية، والاجتماعية التي تتم على مستوى الأشخاص كالسياحة والهجرة والسفر... الخ ولا تقتصر على جانب واحد بل تمتد إلى كل القطاعات، ومن أمثلة المقاطعة: المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الصين (قبل تحولها للشيوعية) ضد اليابان التي انتهكت سيادة الصين واعتدت على استقلالها القومي^(١٧)، واستخدامها لهذا السلاح تسع مرات في الفترة ما بين ١٩٠٨ وسنة ١٩٣١ ضد اليابان^(١٨).

ثالثاً: الحظر الاقتصادي – Embargo

الحظر الاقتصادي يعني قيام دولة (أ) بمنع تصدير سلعة معينة كالسلع الاستراتيجية فقط للدولة (ب) فيكون بذلك حظراً جزئياً محدوداً، أو قد يفرض الحظر على المبادلات التجارية ككل القائم بين الدولتين فيكون حظراً شاملاً كلياً^(١٩). ويختلف اجراء الحظر عن اجراء المقاطعة في أن الذي يفرض الأخير هي حكومات الدول وبمشاركة المؤسسات والشركات والمصالح المعنية داخل الدولة في حين أن الذي يمارس الحظر حكومات الدول وحدها^(٢٠). ومن أمثلة الحظر الشامل، الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة^(٢١). منذ عام ١٩٦٠، وحتى وقت قريب على التجارة مع كوبا .

كذلك يمكن الاستدلال بالحظر الجزئي أو المحدود الذي فرضته الدول الغربية على بيع السلع الاستراتيجية (Strategic Goods) للدول الشيوعية في مرحلة الحرب الباردة ، وأيضاً الحظر الذي قرره الدول العربية عام ١٩٧٣ بشأن تصدير النفط الى الدول الغربية وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة للضغط على هذه الدول لتغيير سياساتها تجاه قضية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وكذلك الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على تصدير الحبوب الى الاتحاد السوفيتي على أثر غزوه لأفغانستان في كانون الأول عام ١٩٧٩^(٢٢).

إن أداة الحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعادية سواء تمت بشكلها الشامل أو الجزئي تعتبر من الاجراءات الفعالة التي تعاقب بها الدول بعضها^(٢٣).

رابعاً: الحصار الاقتصادي – Blockade

يعد الحصار الاقتصادي الدولي سلاح اقتصادي قديم وعمل حربي يستخدم لتغيير سلوك الدولة المستهدفة باتجاه الدولة التي فرضت الحصار. إلا أن تطور الآراء والنظريات في قانون العلاقات الدولية الحديثة أدى الى ظهور حصار سلمي سمي (الحصار الاقتصادي)، وغدا الفقهاء الدوليين يميّزون بينه وبين الحصار الحربي في نقاط ثلاث هي^(٢٤):

(١) الحصار الاقتصادي إجراء سلمي يُطبّق في وقت السلم، بينما الحصار الحربي إجراء حربي يتم في وقت الحرب .

(٢) يُطبّق الحصار الاقتصادي على سفن الدول المحاصرة فقط، في حين أن الحصار الحربي يطبق على السفن الأجنبية لأنه في وقت الحرب يحدد الطرفان المتنازعان كما تحدد الدولة المحايدة، وبالنتيجة فإن إجراءات الحصار تمتد الى السفن المحايدة، إذا حاولت الاقتراب من مكان الحصار أو خرقه .

(٣) وفي حالة الحصار الاقتصادي السلمي يحق للدولة حجز هذه السفن، ثم تسليمها الى دولتها الأصلية بانتهاء الحصار، أمّا في حالة الحصار الحربي فيحق للدولة ضبط ومصادرة أية سفينة تحاول خرق الحصار سواء أكانت تحمل علم الدولة المحاصرة أو علم دولة اجنبية .

وبهذا يمكن تعريف الحصار الاقتصادي بأنه تطويق دولة تطويقاً تاماً بجزراً وجواً وبراً ومنع أي اتصال خارجي بها.

والرأي الغالب عند كثير من فقهاء القانون الدولي أن الحصار البحري السلمي وسيلة من وسائل الإكراه السلمية المعتادة ^(٢٥). إلّا أنّ هناك من لا يقر بمشروعيته مطلقاً سواء أكان سلمياً أو حربياً، وذلك لسبب واحد، هو كونه نوعاً من أنواع استعمال القوة المسلحة ^(٢٦).

ووفقاً للقانون الدولي، فإنه ليس لأي بلد الحق في إعلان الحصار إلّا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس مثلاً أو من خلال قرار صادر عن مجلس الأمن، بحسب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة العقوبات الجماعية ^(٢٧). إذ ورد في المادة ٤٢ من الميثاق بأنه يمكن لمجلس الأمن ان يقرر "إجراءات حصار وعمليات أخرى تنفذها قوات جوية، بحرية وبرية تابعة لدول اعضاء في الأمم المتحدة". ومن أمثلة الحصار الاقتصادي هو الحصار الدولي على العراق والذي نتج عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) الذي صدر في يوم ٦ آب ١٩٩٠ نتيجة دخول العراق للأراضي الكويتية ونص على اقرار عقوبات

اقتصادية خانقة على العراق لتجبر قيادته آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت. واستمر هذا الحصار قرابة ١٣ عام .

خامساً: تجميد او تأمين ارصدة بعض الدول الاجنبية داخل اقليم الدولة العازلة. وينصرف هذا الاجراء الى تجميد او تأمين الأرصدة والموجودات لدولة اجنبية داخل اقليم الدولة التي تلجأ الى توقيع هذا النوع من العقوبات الاقتصادية على أعدائها ، سواء كانت هذه الأرصدة مملوكة للدولة او لرعاياها التي ينفذ اجراء التجميد او التأمين ضدها (٢٨).

هذا ويشمل العزل الاقتصادي صوراً اخرى منها ، حرمان الدولة المستهدفة بالعزل من أفضليات تجارية كوضع الدولة الأولى بالرعاية (٢٩)، وقطع المعونات والمنح والقروض، وحظر الاستثمار (٣٠)، وتجميد الأرصدة الشخصية لكبار مسؤولي الدول الاجنبية في مصارف الدولة العازلة (٣١). وإجراءات اخرى مالية وسياحية ومواصلاتية (٣٢).

ج- الآليات العسكرية:

ويقصد بها قطع المعونات العسكرية عن البلد المستهدف وإيقاف المناورات العسكرية المشتركة وحرمانه من شراء الأسلحة والمعدات العسكرية سواء من قبل الدولة التي تفرض العزل أو من خلال تحريض دول أخرى على اتباع ذات النهج السياسي، ومنع تبادل الزيارات الخاصة بالوفود العسكرية . ومنع دخول وخروج السفن الحربية الى ومن موانئ وشواطئ دولة معينة قصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر (٣٣). كذلك يمكن الاستدلال بالعزل العسكري من خلال اتفاق مجموعة دول مشاركة في العزل على اجراء مناورات عسكرية ، تدرج في اطار (استعراض القوة العسكرية) قرب المياه الاقليمية للبلد المستهدف ، ويشكل هذا الاجراء مصدر تهديد محتمل للأخير لإرغامه على اتباع سلوك سياسي معين يتوافق ومصالح الدولة التي تعتمد هذا النوع من العزل أو يمثل بالنسبة لها واحد من مجموعة خيارات وبدائل يندرج كله في اطار سياسة العزل .

د- الآليات الخاصة بالأفراد :

ويقصد بها تقييد أو تقليل تدفق الأشخاص عن طريق منع أو حرمان رعايا الدولة المراد عزلها منها واليها من إقامة أية علاقات انسانية مع رعايا الدولة المطبقة للعزل، سواء أكان ذلك بمنع السياحة أو السفر أو التواصل العائلي أو حتى الهجرة والسفر لغرض العلاج، ويتبع في مثل هذه التدابير نظام صارم في منع تأشيرات الدخول الى الدولة الواقع عليها العزل، ولهذا النوع من الاجراء آثار نفسية سيئة على رعاياها^(٣٤). وهو أشبه بفرض "العقوبات الجماعية" على المواطنين والمقيمين في الدولة المعزولة، رغم أن العزل من المفترض أن تكون وسائله غير عنيفة بطبيعتها.

٣- متطلبات نجاح سياسة العزل.

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما من خلال اعتمادها العزل بكل أشكاله توفر مجموعة من الوسائل المتاحة والمتعددة، ذلك أنه بدون توافر هذه الوسائل يصبح من المستحيل تحقيق هدف العزل، وهي كثرة بعضها يتعلق بالدولة العازلة والبعض الآخر يخص البلد المستهدف ودولاً أخرى توكل لها مهمة المساهمة في تحمل عبئ تحقيق هدف العزل.

١- إن استراتيجية العزل التي تتبناها دولة ما أو عدة دول تتطلب قوة عسكرية كافية تضاهي تلك التي تمتلكها الدولة المستهدفة، والتي تتمثل بالأسلحة الحديثة والأساطيل العسكرية البحرية وأسطولها الجوي وأقمار صناعية تجسسية قادرة على رصد تحركات الدولة المستهدفة بالعزل، كما يتطلب امتلاك قوة اقتصادية هائلة وزيادة اعتمادية الدول على الدولة العازلة اقتصادياً^(٣٥).

٢- امتلاك وسائل اعلام ذات انتشار عالمي، والتي تندرج تحت مسمى الأدوات الرمزية والتي هي واحدة من أدوات السياسة الخارجية، إذ تسعى هذه الوسائل الى التأثير في أفكار الآخرين وهي بطبيعة الحال موجهة الى التأثير في مفاهيم وعقول الأفراد

العاديين والنخب والمستولين في الدول الأخرى^(٣٦)، بهدف حثهم على رفض سلوك معين لدول بعينها وتصويرها على أنها دولاً إرهابية تهدد سلام العالم مثلاً.

٣- تواجد عسكري مكثف قرب أراضي البلد المستهدف من خلال إقامة قواعد عسكرية وقطعات بحرية قريبة من شواطئ هذا البلد ، والدخول في تحالفات عسكرية مع ما يعرف "بدول الطوق الجغرافي المحيط بالدولة المستهدفة".

٤- أن تحظى الدولة العازلة بدعم وتأييد دولي واسع أو دعم وتأييد دول عديدة فاعلة ومؤثرة بقصد عزل وتهميش دولة ما من أجل الضغط عليها لتغيير سياساتها التي لا تتلاءم ومصالح الدولة العازلة ، إلا أن مثل هذا الدعم الذي تنشده الدولة العازلة من الدول الأخرى يتطلب وجود تشابك كبير في المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق هدف العزل .

٥- ولكي يكون العزل ناجحاً ينبغي تحشيد تأييد الرأي العام الوطني وبشكل خاص النخبة السياسية المثقفة وجماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية لأن عليها يتوقف نجاح العزل بشكل كبير .

٦- استثمار دور وثقل المنظمات الدولية وتحديدًا منظمة الأمم المتحدة في استصدار قرارات تقضي بفرض عقوبات بحق البلد المستهدف ، وفي هذا الإطار يسهل اعتبار عقوبات الأمم المتحدة أداة مناسبة لنجاح تطبيق العزل .

ولكن بالرغم من إمكانية توفر هذه المتطلبات إلا أن ذلك لا يعني ضرورة اقتران النجاح بسياسة العزل عند توفر هذه المتطلبات أو غيرها ، ومثال على ذلك سياسة العزل التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيال ما أصطلح على تسميته بدول محور الشر (العراق وإيران وكوريا الشمالية) وهي العبارة التي استخدمها الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطبة يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢ لوصف حكومات ودول تدعم الإرهاب و تحاول امتلاك أسلحة دمار شامل، والتي شهدت حالة الإخفاق نتيجة توافر الإرادة الوطنية لدى هذه الدول الثلاث أنفة الذكر على تحدي ومقاومة السياسة الأمريكية حيالها من جهة

وغياب الإجماع الدولي على تنفيذ أهداف وسياسات الولايات المتحدة من جهة أخرى رغم ما صدر عن مجلس الأمن الدولي من قرارات ملزمة تدين أنظمة الدول الثلاث وتفرض عليها عقوبات دولية. وخير شاهد على فشل السياسة الأمريكية حيال العراق ما أقدمت عليه الولايات المتحدة يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ من غزو واحتلال لأراضيها.

الخور الثاني: سياسة العزل السعودي حيال قطر

تستند السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (المعلنة) على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية - تاريخية - دينية - اقتصادية - أمنية - سياسية وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية^(٣٧).

ولتتبع سياسة العزل التي نفذتها السعودية حيال قطر لابد من التطرق الى جذور الأزمة التي عصفت بالعلاقات السعودية القطرية (أولاً) والتي آلت إلى إتباع السياسة الخارجية السعودية عدة آليات لتنفيذ هذه السياسة (ثانياً).

١ - جذور أزمة العلاقات السعودية القطرية.

٢ - آليات تنفيذ العزل السعودي.

١. جذور أزمة العلاقات السعودية القطرية.

لم تكن العلاقات السعودية - القطرية ودية على الدوام فهناك خلافات "قطرية سعودية"، منذ سنوات طويلة، إذ اتسمت هذه العلاقات، منذ أكثر من عقدين من الزمن ، بطابع التأزم والتوتر، نظراً للسياسة التي اتبعها أمير قطر السابق حمد بن خليفة، انتهت بتوجيه السعودية في ٥ حزيران / يونيو ٢٠١٧ حملة دبلوماسية منظمة لعزل نظام قطر والسعي نحو تطويره إقليمياً ودولياً.

ففي استقصاء سريع لتراجع وتهاوي العلاقات بين الدولتين نلاحظ الآتي: فعلى المستوى الإعلامي، قام النظام السياسي القطري بإنشاء قناة (الجزيرة الفضائية) عام ١٩٩٦ ، وهي قناة موجهة نحو الخارج ، بمعنى أنها لا تنتقد النظام ولكنها توجه انتقاد

النظام لسياسات الدول الأخرى وخصوصاً الإقليمية منها والمعارضة لسياسة قطر الخارجية، وبعض المراقبين يصفها بأنها الذراع غير الرسمي للدبلوماسية القطرية، تعوّض فيها دولة قطر نقاط ضعفها الجغرافية والديمقراطية^(٣٨). وهي إحدى أقوى أدوات قطر الناعمة في سياستها الخارجية.

وفي العام ٢٠٠٠ قاطع ولي العهد السعودي حينذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز القمة الإسلامية التي عقدت في الدوحة احتجاجاً على وجود ممثل تجاري لإسرائيل في قطر. وفي عام ٢٠٠٢ تسببت القناة الإخبارية الأكثر شهرة (الجزيرة) في حدوث مشكلة دبلوماسية لقطر فقد سحبت السعودية سفيرها لدى قطر بعد التغطية الصحافية الناقدة للشؤون الداخلية السعودية^(٣٩).

وفي أعقاب توتر العلاقات الأمريكية السعودية حول (بن لادن) وغزو العراق عام ٢٠٠٣ بفترة قصيرة تم نقل مركز العمليات القتالية الجوية الأمريكية في الشرق الأوسط من قاعدة الأمير سلطان الجوية في شرقي السعودية الى قاعدتي "العديد" و"السيلية" في قطر، وكان ذلك مدعاة لتوتر العلاقات السعودية - القطرية المتدهورة أصلاً منذ حادث (الخفوس) الحدودي في عام ١٩٩٢^(٤٠).

هذا وتمثل علاقات قطر مع تنظيم الإخوان المسلمين واستضافتها لبعض قيادات الإخوان إحدى القضايا الخلافية التي أسهمت في توتر العلاقات السعودية القطرية. فبعد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام ١٩٩٥، تعززت علاقة النظام الحاكم في قطر بجماعة الإخوان المسلمين لتصبح علاقة مصالح متبادلة، فتنظيم الإخوان يقدم قطر للشعوب العربية على أنها النظام الحاكم الأكثر قبولاً من تطلعات وآمال العرب عموماً وطرحها كبديل مقبول عن نظم الحكم العربية التي تمقتها شعوبها، وبالمقابل توفر لهم قطر الدعم المادي والمعنوي، وتوجت هذه العلاقة بين قطر والإخوان بإنشاء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، عام ٢٠٠٤، برئاسة العالم الإسلامي المصري يوسف القرضاوي بدعم

وإشراف قطري ، ومقره العاصمة القطرية الدوحة ، مقابل الرابطة الإسلامية العالمية بدعم وإشراف سعودي ^(٤١). ومقرها مكة المكرمة .

وفي عام ٢٠٠٥ وقعت محاولة انقلاب ضد الأمير "حمد" بدعم سعودي حسبا ما ادعت قطر، وقامت على أثرها الحكومة بتجريد ٥ آلاف من أبناء قبيلة "بني مرة" بسبب ما وصفته قطر بتورط أبنائها في محاولتي انقلاب كانت هذه الثانية ، أما الأولى فقد حدثت عام ١٩٩٦ حينما قامت قطر بترع الجنسية عن المئات من أبناء القبيلة وطردهم للسعودية، بحجة تورطهم في المحاولة الانقلابية بالتعاون مع الأمير المخلوع "خليفة بن حمد آل ثاني"، وباتت هذه المسألة قضية خلافية الى جانب قضايا أخرى . فأمر قطر السابق "حمد بن خليفة" الذي بلغ الحكم بعد الإطاحة بوالده أثر انقلاب أبيض عام ١٩٩٥ ، كان مقتنعا بأن حكام السعودية يعملون على إعادة تنصيب والده كأمر ^(٤٢)، وعندها عمد منذ أول أيام حكمه ، رغم مواجهته حالة من عدم الترحيب والقبول به من قبل بعض قادة دول مجلس التعاون، على إعادة صياغة السياسة الخارجية لبلاده بشكل يمنحها مكانة خاصة في منطقة الخليج ، وهو ما خلق بيئة إقليمية محيطة بقطر يمكن وصفها اقل ما يمكن بأنها شبه عدائية ^(٤٣).

مثل عام ٢٠١٣ نقطة مفصليّة في السياسة الخارجية القطرية، إذ بدأت محاولات التغيير السياسية لأنظمة الحكم العربية بالانحسار نتيجة أخطاء الإسلاميين في الحكم بمصر وطموح قادة الجيش المصري للعودة إلى الحكم، وبدأت قوى النظام القديم تستجمع قواها استعداداً لهجوم مضاد كبير، إذ تمكّن الجيش، وبدعمٍ معلنٍ من دول خليجية، أهمها: السعودية والإمارات، من الانقلاب على الشرعية ، وقد عُرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورات المضادة التي قادتها السعودية والإمارات ، والتي حملت قطر مسؤولية محاولة إفشال مساعيها في إسقاط نظام محمد مرسي، وبعد الانقلاب العسكري في مصر تفجّر الخلاف بشكل علني بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وأنتهى بسحب الدول الثلاث سفراءها من قطر مطلع عام ٢٠١٤، واستمرت الأزمة نحو تسعة

أشهر، وكان شرطهم أن تدعم قطر الانقلاب العسكري في مصر، وفي حينه، كان العالم أجمع يرى فيه انقلاباً عسكرياً، وفيما يخص الموقف السياسي من تنظيم الإخوان المسلمين، فقد أعلنت قطر أنها لم تدعمهم ولا تدعمهم وتختلف معهم، ولكنها لا ترى فيهم تنظيماً إرهابياً، لسببين: أولهما أنهم ليسوا تنظيمياً إرهابياً، وثانيهما أن هذا التوسع في استخدام الإرهاب ووسم الخصوم السياسيين به يضرّ بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية فعلاً^(٤٤).

وقد انعكس الخلاف بين السعودية وقطر بشكل لافت للعيان أيضاً فيما يعرف بالأزمة المصرية، إذ دعمت قطر حركة الإخوان المسلمين ورئيس مصر المعزول "محمد مرسي"، واعتبرت تظاهرات ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ انقلاباً على الشرعية، في حين وقفت السعودية بقوة الى جانب هذه المظاهرات، وما ترتب عليها من نتائج، وقدمت لمصر مبلغ يتجاوز السبعة مليارات دولار^(٤٥). وفي وقت سابق كانت قد حظرت السعودية نشاط الإخوان المسلمين^(٤٦).

وفي شهر اذار/ مارس ٢٠١٤ وصلت الخلافات السعودية القطرية ذروتها عندما سحبت السعودية وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة سفرائها لدى الدوحة لمدة تسعة أشهر متهمه آياها بعدم التزامها بمبادئ مجلس التعاون الخليجي و بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وبدعم منظمات ووسائل إعلام معادية تضر بأمنها^(٤٧). في اشارة الى قناة الجزيرة مباشر وخطب الشيخ يوسف القرضاوي واستضافة الدوحة عدداً من أعضاء جمعية الاصلاح الإماراتية المقربة من الإخوان المسلمين والمحظورة في الإمارات، في محاولة للضغط على الأخيرة لترحيل قيادات الإخوان وتغيير سياسة قناة الجزيرة تجاه حكم الرئيس السيسي^(٤٨). وكانت مصر هي سبب النزاع، إذ دعمت قطر الإخوان المسلمين في مصر، بينما موّلت السعودية والامارات العربية المتحدة الانقلاب العسكري الذي أطاح بهم، لكن قطر سحبت دعمها لهم بسبب تهديدات جيرانها في عام ٢٠١٤^(٤٩). وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ أعلن عن عودة سفراء السعودية والدول الخليجية الثلاث الأخرى

الى الدوحة بوساطة كويتية، بعد أن أعلنت حكومة دولة قطر عن التزامها باتفاق الرياض التكميلي في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤^(٥٠).

ولكن السبب المباشر لاشتعال الأزمة في حزيران ٢٠١٧ هي تصريحات بشّتها وكالة الأنباء القطرية وجهها أمير قطر لانتقاد ما أسماه "المشاعر المعادية لإيران"، ولكن سارع المسؤولون القطريون إلى إنكار التصريحات، متهمين قراصنة باختراق وكالة الأنباء الرسمية^(٥١).

ما أقدمت عليه السعودية في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧ في إطار سياستها الخارجية حيال قطر يعد سابقة تاريخية وخطوة تصعيدية غير مسبقة في تاريخ العلاقات السعودية - الخليجية، ومما يزيد من خطورة وحدة هذا السلوك السياسي المفاجئ اصطفااف دول خليجية أخرى هي الامارات والبحرين الى جانب الدولة الكبيرة ،السعودية، في تطبيق العزل حيال قطر، الدولة الصغيرة .

ويأتي هذا التطور الخطير بعد أسبوعين من زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧ في أول جولة خارجية له منذ تسّمه منصب الرئاسة الأمريكية. ويبدو أن قراءة القيادة السياسية السعودية لتلك الزيارة تأتي في إطار رغبة الولايات المتحدة تنشيط تحالفاتها القديمة الأمنية / العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا مع السعودية ، مما (حفز) يتيح للأخيرة ممارسة الضغط أو تصفية خصمها السياسي الوحيد في الخليج العربي ، وهي قطر، وتحجيم نفوذها في منطقة الخليج العربي والعالم وإرغامها على تغيير سياستها الخارجية وعدم السماح لقطر بالاستقلالية الكاملة "في قرارها السياسي الخارجي"، بما ينسجم وأهداف ومصالح السعودية وبالتالي تجريدتها من كل أوراق القوة والتأثير لتصبح بذلك الدولة الوحيدة القادرة على الهيمنة وكسب النفوذ في الإقليم. بفضل ما تمتلكه من فارق في عدد السكان وحجم قوتها العسكرية واقتصادها، بالإضافة الى القوة الناعمة التي تنتج عن دورها كخادم الحرمين الشريفين الأكثر قداسة في الاسلام ، كما ان القيادة السعودية لا تتجمل من لفت الانتباه الى تأثير بلدها^(٥٢).

وقد لعبت الدبلوماسية السعودية دور فاعل في قيادة الحملة مع الدول الثلاث (الامارات والبحرين ومصر)، وتوجيه اتهامات غير مسبقة للدوحة، واتخاذ الخيار بقرار قطع العلاقات الخليجية والعربية مع قطر، بتشجيع من السعودية بالدرجة الأولى .

٢. آليات تنفيذ سياسة العزل السعودية.

اشتملت آليات العزل على عدة وسائل هي :

أ- العزل السياسي: ففي بيان أعلنت فيه وزارة الخارجية السعودية في ٥ حزيران / يونيو ٢٠١٧ قطع علاقاتها مع قطر، معتبرة أن هذا الإجراء يعود لأسباب تتعلق بالأمن الوطني السعودي، وبهدف حماية أمنها الوطني من مخاطر الإرهاب والتطرف، ولإحداث تغيير ملموس في بنية السياسة القطرية. وأوضحت في البيان أن قطع العلاقات يأتي "نتيجة للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها السلطات في الدوحة، سرّاً وعلناً، طوال السنوات الماضية، بهدف شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض للخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، ومنها (جماعة الإخوان المسلمين) و(داعش) و(القاعدة)، والترويج لأدبيات ومخططات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها بشكل دائم، وقالت السعودية إنها "صبرت طويلاً رغم استمرار السلطات في الدوحة على التملص من التزاماتها، والتأمر عليها، حرصاً منها على الشعب القطري الذي هو امتداد طبيعي وأصيل لإخوانه في المملكة"^(٥٣).

وقد أعلنت وزارة الخارجية السعودية في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧ عن الأسباب الموجبة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وهي ^(٥٤):

١- انتهاكات السلطات في الدوحة ، علناً وسراً، بهدف شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض للخروج على المملكة والمساس بسيادتها .

٢- استخدام وسائل الإعلام التي تسعى الى تأجيج الفتنة داخلياً.

٣- الترويج لأدبيات ومخططات الجماعات الإرهابية عبر وسائل إعلامها بشكل دائم .

٤- دعم نشاطات "الجماعات الإرهابية" المدعومة من إيران في محافظة القطيف .

- ٥- دعم ومساندة السلطات في الدوحة لميليشيا الحوثي "الانقلابية" حتى بعد إعلان تحالف دعم الشرعية في اليمن .
- ٦- تضامناً مع مملكة البحرين التي تتعرض لحملة وعمليات "إرهابية" مدعومة من قبل السلطات في الدوحة .
- ٧- تمويل وتبني وإيواء المتطرفين الذين يسعون لضرب استقرار ووحدة الوطن في الداخل والخارج .
- ٨- جندت سلطات الدوحة مؤسساتها الإعلامية غير الرسمية من أجل الإساءة للمملكة وفتحت المنابر للإرهابيين وتبنت الخطاب المتطرف.
- وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه الخارجية السعودية أسباب قطع العلاقات مع قطر أوضحت جملة إجراءات على الأخيرة - قطر - اتخاذها لحل الأزمة وهي^(٥٥):
- ١- وقف التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون والدول العربية.
- ٢- وقف دعم جماعة "الإخوان المسلمين" واحتضانهم على الأراضي القطرية.
- ٣- إبعاد جميع العناصر المعادية لدول المجلس عن أراضيها.
- ٤- عدم تجنيس أي مواطن من دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٥- وقف التحريض الإعلامي ضد دول مجلس التعاون ومصر.
- ٦- عدم السماح لرموز دينية في قطر باستخدام منابر المساجد والإعلام القطري للتحريض ضد الدول الخليجية.
- وتقدم السعودية مبرراً لها لعزل قطر سياسياً، تجاهل قطر تنفيذ "اتفاق الرياض" في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي" في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤. فقد تضمن الاتفاق الأول : عدم إيواء أو تجنيس أي من مواطني دول المجلس ممن هم نشاط يتعارض مع أنظمة دولته، وعدم دعم الفئات المارقة المعارضة لدولهم، وعدم دعم الإعلام المعادي، وعدم دعم الإخوان المسلمين أو أي من المنظمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس

عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي. في حين تضمّن الاتفاق التكميلي عام ٢٠١٤ نفس بنود الاتفاق الأول مع إضافة بند خاص يلزم دول مجلس التعاون الخليجي بدعم مصر والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصادياً، وإيقاف كافة النشاطات الإعلامية الموجهة ضد مصر في جميع وسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك ما يبث من إساءات على قنوات الجزيرة وقناة مصر مباشر، والسعي لإيقاف ما ينشر من إساءات في الإعلام المصري^(٥٦).

وجاءت الوثيقة الثانية في الوقت الذي كانت الدول الخليجية تمر بأزمة خليجية نتج عنها سحب سفراء السعودية و الإمارات و البحرين من قطر، وكان من المفترض أن تنتهي الأزمة بعد التوصل للتسوية الخليجية تمخض عنها اتفاق الرياض الذي وقع عليه أمير قطر، إلا أن بلاده لم تلتزم بها. علماً أنّ الوثيقتين قد تم التوقيع عليهما عن الجانب القطري أمير قطر تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، وفي الطرف الثاني ملوك وأمراء جميع دول الخليج.

اختلفت المواقف ووجهات النظر السياسية حول ما اذا كان الأسلوب الذي اتبعته السعودية إزاء قطر عزل وحصار أم مقاطعة، فعندما تقوم السعودية بغلق المنفذ البري الوحيد أمام قطر بحجة استخدام حقها السيادي دون مراعاة للاعتبارات الإنسانية أو مصالح التبادل التجاري بالمرور بين الدول، خاصة منها المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات، فهذا يعد إغلاق و عزل، وما زاد من ذلك العزل قرار السعودية بإغلاق كافة المنافذ الجوية والبحرية بهدف فصل دولة قطر عن العالم الخارجي بحكم أنّ المنفذ البري الوحيد لها هو مع السعودية.

ومما يقدم الدليل على مخطط السعودية في فرض العزلة على قطر لفترة لا تقل عن سنتين قادمتين ما أعلنه وزير الخارجية السعودي من مقر السفارة السعودية بلندن، عادل الجبير "أنه لا ضير من استمرار أزمة قطر لعامين آخرين طالما أن الدوحة ترفض الاستجابة لمطالب الدول المقاطعة بوقف دعم الإرهاب وإيواء الإرهابيين والتحريض الإعلامي"^(٥٧). هذا وقد صدر من الأطراف المقاطعة لقطر العديد من المواقف التي تتسم بالحدة الواضحة،

والذهاب إلى درجة فرض ما يشبه "العقوبات الجماعية" على المواطنين والمقيمين في قطر^(٥٨). ومن أجل زيادة الضغط على قطر حتى تبلغ مرحلة الإذعان لتوجهات السعودية، وتدعمه الامارات والبحرين ومصر وتتعاطف معه، بدرجات متفاوتة، دول عربية أخرى، ومن أبرزها الأردن وموريتانيا وحكومة شرق ليبيا وجيبوتي وجزر القمر^(٥٩). ومن المؤكد أن السعودية ضغطت على دول عربية أصغر مثل جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا لكي تتخذ موقفاً ضد قطر.

وقد بذلت الخارجية السعودية جهوداً حثيثة من أجل إقناع دول أوروبا بدعم قطر للإرهاب لاستكمال عزل قطر دولياً، إذ قام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بزيارات للدول الأوروبية كمحاولة للتأثير على مواقفها. وأولى هذه الزيارات كانت لألمانيا في ٧ حزيران وأعرب للجانب الألماني رغبة بلاده في توقف الجارة قطر عن دعم المنظمات التي وصفها "بالإرهابية"، وألاً تتدخل في الشأن الداخلي لأي دولة^(٦٠). كما قام الجبير بزيارة أخرى لبريطانيا في أيلول ٢٠١٧ لضمان وقفها الى جانب السعودية في عزل قطر، إلا أن الموقف الإنكليزي لم يختلف كثيراً عن مواقف الدول الإقليمية والدولية، من خلال ما أشار له الجبير من "أن لندن اتخذت موقفاً محايداً في الأزمة ولم تساند الدوحة"^(٦١).

ب- العزل الانساني: ففيما يتعلق بوسائل العزل الانسانية التي اتبعتها السعودية - استكمالاً لما بدأته من قطع العلاقات مع قطر - قررت منع المواطنين السعوديين من السفر الى دولة قطر، او الإقامة فيها او المرور فيها، وحددت مدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً للمقيمين والزائرين السعوديين بمغادرة قطر، كما منعت السعودية، ما وصفته "لأسباب أمنية احترازية"، دخول أو عبور المواطنين القطريين الى السعودية، وأعطت السلطات السعودية للمقيمين والزائرين من المواطنين القطريين مهلة أربعة عشر يوماً لمغادرة الأراضي السعودية^(٦٢). كما أعلنت السعودية "الحصار" البري الكامل لقطر كونها الدولة الوحيدة التي تغطي حدود قطر البرية معها^(٦٣)، ومنع العبور في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية السعودية.

هذا وقد اتخذت السعودية في إطار إجراءات عزل قطر الانسانية أشكالاً أخرى، منها منع طيران الخطوط الجوية القطرية من استخدام أجواء السعودية، وباقي الدول المشاركة في العزل، أو التوجه لمطاراتها، فمما دفع بهينة الطيران المدني القطرية إلى إجراء ترتيبات دولية لتحديد ممرات ملاحية للطيران القطري فوق المياه الإقليمية والدولية لمواجهة الخطر السعودي والإماراتي توّجت بامتنال السعودية والامارات والبحرين لقرار المنظمة الدولية للطيران "إيكاف" بفتح سبعة ممرات جوية دولية أمام الطيران القطري استناداً لاتفاقية "شيكاغو" ١٩٤٤ التي تنص على حرية الملاحة الجوية^(٦٤).

ج-العزل الاقتصادي: أدت اجراءات العزل الاقتصادية السعودية الى خسائر كبيرة بالنسبة لقطر في الأيام الأولى ، إذ أغلق المجال الجوي أمام قطر بنسبة ٧٠% والمجال البري بنسبة ١٠٠% والمجال البحري بنسبة ٦٠%^(٦٥). ما أجبر قطر على البحث عن خطوط ملاحية جديدة، عوضاً عن الخطوط المغلقة بوجهها، وأعلن مدير "ميناء حمد" البحري عن افتتاح خمسة خطوط ملاحية جديدة مع عمان والهند وتركيا ... وأن هذه الخطوط الجديدة تربط مباشرة بموانئ صحار وصلالة في سلطنة عمان، وموانئ (نافاشيفا) و(موندرا) في الهند ، وميناء أزمير بتركيا^(٦٦). ونتيجة لإغلاق السعودية حدودها البرية الوحيدة مع قطر تعرّضت الأخيرة لأزمة غذائية حادة بسبب اعتمادها تقريباً على السلع والمواد الغذائية السعودية مما تسبّب بارتفاع الأسعار^(٦٧).

ان العزل الذي فرضته السعودية ودول عربية أخرى قدّم خدمة كبيرة لقطر منها، اعتمادها على منافذ اقتصادية جديدة غير السعودية وشركاتها التجارية (تطبيق سياسة المنافذ المتعددة). واستقلالية قرارها السياسي والاقتصادي بشكل لافت، وزادها إصرار على تبني سياسات جديدة لم تعهدها دول الخليج.

وأوضح وزير المالية القطري في مقابلة مع مراسل صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨ (إن "الحصار" فشل تماماً في تحقيق أهدافه حيث تواصل دولة قطر النمو الاقتصادي)، وفي حوار سابق أجراه مع مراسل من شبكة CNN

الأمريكية "أعتقد أن الحصار المفروض على دولة قطر أنتج فرصاً لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتعزيز خطط الاكتفاء الذاتي والاعتماد أكثر على النفس" (٦٨).

الخور الثالث: مواقف القوى الدولية والإقليمية من سياسة العزل السعودية حيال قطر. إن تطبيق سياسة العزل من قبل دولة السعودية كإحدى أدوات السياسة الخارجية لم تكن فعالة ومؤثرة بدرجة كبيرة لأسباب كثيرة، فغالباً ما تأتي قرارات العزل في السياسة الدولية بنتائج عكسية على الدولة العازلة، والتاريخ المعاصر مليء بالأمثلة منها تطبيقات العزل الدولية لدول عديدة منها: العراق وإيران وليبيا والسودان وكوريا الشمالية، فهي قرارات ثبت فيما بعد أنها سياسة محكومة بالفشل بهدف محاولة تغيير واقع صعب أو ثني دولة ما عما تؤمن به من عقيدة.

إن قطر تمتلك من نقاط القوة ووسائل المناورة وبدائل متنوعة في كل مجال تقرر الدول التي تسعى إلى محاصرتها للضغط عليها من خلاله، وتؤكد أنه ليس من السهل فرض حصار خانق عليها. والسعودية أخفقت في خلق موقف دولي يترتب عليه اتخاذ قرارات دولية بفرض عقوبات على قطر. فلم تحظى السعودية بدعم وتأييد دولي واسع بقصد عزل وتهميش دولة قطر، بفعل تباين مواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة وانقسامها انقساماً واضحاً.

ففيما يخص مواقف القوى الإقليمية والدولية: دولياً، فقد اتسم الموقف الأمريكي، بالتناقض الواضح والشديد، بين أركان إدارة الرئيس دونالد ترامب، فظهر موقف عبر عنه البيت الأبيض، وخاصة الرئيس ترامب الذي أتهم قطر صراحة بتمويل الإرهاب، وأن لها تاريخ طويل في دعم الإرهاب، ونشر الرئيس ترامب تغريدة على حسابه في "تويتر" يوم ٧ حزيران ٢٠١٧ تبنى فيها مواقف الدول المحاصرة، وأكد أن ما حصل هو أحد ثمار زيارته إلى المنطقة، في إشارة إلى قمة الرياض التي طالب فيها ببذل مزيد من الجهود لمواجهة ما أسماه "الإرهاب الإسلامي بكل أشكاله"، مشيراً إلى حركة حماس، إلى جانب تنظيمي "القاعدة" و"داعش" (٦٩).

وكان الرئيس ترامب نفسه قد أعلن في مؤتمر الرياض المنعقد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧ أن قطر حليف استراتيجي في مكافحة الإرهاب مما يدل على حالة من الغموض والتضارب في الموقف الأمريكي^(٧٠)، بينما أختلف موقف وزارتنا الخارجية والدفاع الأمريكيين من الأزمة الخليجية، فلم تتبنّى وزارتي الدفاع والخارجية موقف الرئيس ترامب نفسه، بل حاولت وزارة الخارجية في بداية الأزمة النأي بالنفس عن الوقوف مع أحد أطراف الأزمة، والبحث عن مخرجات واقعية لحلها^(٧١). في حين قالت وزارة الدفاع الأمريكية أن قطر واحدة من أقرب حلفاء أمريكا في الحرب ضد الإرهاب^(٧٢).

وفي وقت لاحق على الأزمة دعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تخفيف العقوبات على قطر وعدم التصعيد، كما أن البنتاغون قام بأجراء تمارين عسكرية مشتركة مع القوات القطرية وتوقيع عقود معها لبيعها طائرات مقاتلة^(٧٣). وصرّح وزير الدولة لشؤون الدفاع خالد بن محمد العطية معلقاً على عقد شراء بلاده 36 طائرة من طراز F-15 من أمريكا بعد 6 أيام من قرار قطع العلاقات السعودية القطرية وإرسال الولايات المتحدة سفينتين حربيّتين إلى الدوحة لإجراء مناورات عسكرية مع الجيش القطري كانت "رسالة واضحة للدول المحاصرة للعدول عن أية نوايا أخرى يضمروها ضد دولة قطر"^(٧٤).

أمّا الموقف الروسي فقد اعتبر أن ما يحدث "شأنًا خاصاً بالدول العربية والخليجية" مع عدم التعليق على طبيعة الاتهامات التي توجه لقطر بشأن دعمها للتنظيمات الإرهابية، وقد يرجع التحفظ الروسي على قرار قطع دول عربية وخليجية علاقاتها مع قطر إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي، والاستثمارات القطرية داخل روسيا، وفي وقت لاحق أظهرت روسيا دعمًا اقتصاديًا لقطر من خلال ما أعلنه نائب وزير الزراعة الروسي أن روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر^(٧٥).

وفيما يخص الموقف الأوروبي من الأزمة فلم يكن موقف واحد، فكل دولة اتخذت موقفها انطلاقاً من مصالحها. فقد بدا الموقف الألماني من الأزمة الخليجية منذ اندلاعها صريحاً وواضحاً، إذ طالب وزير الخارجية الألماني غابرييل زيغمار "بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضر بجهود محاربة الإرهاب"^(٧٦). وقال زيغمار في تصريح نشرته صحيفة "هاندلزبلات" الألمانية، في ٦ حزيران ٢٠١٧، أن هناك محاولات على ما يبدو لعزل قطر وإصابتها بشكل وجودي^(٧٧). وأثناء زيارة وزير الخارجية القطرية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني لألمانيا صرح غابرييل "علينا أن نجد الحلول، وخاصة بما يتعلق بالحصار البحري والجوي"، وللموقف الألماني ما يبرره، فالمال القطري مستثمر في العديد من الشركات الألمانية، ففي "دويتشه بنك" تقدّر نسبة الاستثمار القطري بحدود ٩ بالمئة، وتحوز نسبة الاستثمار القطري في شركة فولكس فاغن إلى ما نسبته ١٧ بالمئة، أما نسبة الاستثمارات القطرية في شركة سيمتر فتبلغ ٣.٣ بالمئة^(٧٨).

أما الموقف الفرنسي، فقد دعت فرنسا إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار، إذ أعرب الرئيس إيمانويل ماكرون عن تأييد بلاده لكل المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة^(٧٩)، وفي زيارة قام بها وزير خارجية فرنسا لودريان في ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٧ للسعودية التقى خلالها بوزير خارجية السعودية مجدداً دعم بلاده للوساطة الكويتية وداعياً أطراف الأزمة الخليجية للحوار^(٨٠). وفيما يخص الموقف الانكليزي طالبت "تيريزا ماي" رئيس وزراء بريطانيا أطراف الأزمة الخليجية العمل على تهدئة الأوضاع والالتزام بالحوار وإعادة وجدة مجلس التعاون الخليجي في اقرب فرصة ممكنة مستخدمة عبارة "العزلة المستمرة لقطر في الخليج" عند الحديث عن الموضوع، وأكدت أنّه ينبغي على قطر أن تُحقق تقدماً في مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة^(٨١).

وإقليمياً، نجد الكويت لعبت دور الوسيط التزيه والسعي نحو إيجاد حل للأزمة الخليجية، في حين أبقت عُمان على علاقاتها مع جميع الأطراف والالتزام بالحياد، أما إيران وتركيا فقد انحازت لقطر بشكل حاسم^(٨٢).

ونتيجة للعقوبات الاقتصادية بدأت قطر بالبحث عن منافذ اقتصادية جديدة غير السعودية وشركاتها التجارية (تطبيقاً لسياسة المنافذ المتعددة). فبعد إغلاق المعابر والحدود السعودية أمام قطر يجعل الدولة الأقرب لقطر هي إيران والتي تستطيع إيصال المواد الغذائية إليها عبر البحر بمدة لا تتجاوز اثني عشر ساعة فقط بحكم القرب الجغرافي، بالإضافة لتعاون إيران وتخصيص ميناء بوشهر وغيره لتسهيل تبادل التجارة والمواد الغذائية بين البلدين، ففي تصريح لرئيس اتحاد المصدرين الإيراني، أن الأزمة بين قطر والخليج تشكل فرصة هامة بالنسبة إلى إيران من الناحية الاقتصادية، حيث تستورد قطر سنوياً من البلدان الحبيطة بها أغذية بقيمة قرابة ٥ مليارات دولار أمريكي، وتستطيع إيران تغطية تلك الكميات المستوردة من قبل قطر، وبسبب إغلاق المعابر الجوية والبحرية والبرية فإن قطر لا يمكنها تفعيل علاقاتها التجارية إلا عبر إيران، وهذا يخلق فرصة هامة جداً لإيران اقتصادياً^(٨٣).

أما بالنسبة لإيران، فقد أعرب الرئيس الإيراني حسن روحاني في اتصال هاتفي مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧، عن استعداد بلاده لتقديم مساعداتها بهدف إحلال الهدوء في المنطقة، مؤكداً على رفض طهران الحصار على قطر، ومشيراً إلى أن الطرق البرية والبحرية والمجالات الجوية الإيرانية مفتوحة دوماً أمام قطر باعتبارها بلد شقيق لإيران^(٨٤).

وقد لاقى توثيق علاقات قطر مع إيران استفزاز النظام السعودي مرة أخرى، والتي تنقسم الدولتان موارد ضخمة من الغاز الطبيعي، حيث يمتد حقل الغاز القطري إلى المياه الإيرانية، والذي يعرف باسم حقل بارس الجنوبي^(٨٥).

أما بالنسبة لتركيا، فقد سارعت هي الأخرى الى محاولة إفشال سياسة العقوبات الاقتصادية التي انتهجتها السعودية حيال قطر. فبعد أقل من اسبوعين أعلن وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي أن بلاده قادرة على تأمين كافة الاحتياجات الأساسية لدولة قطر، وأضاف زيبكجي قائلاً: "أن حجم التجارة الخارجية لتركيا مع قطر ٨٥٠ مليون

دولار... وأن حجم الاستثمارات القطرية في تركيا وصل إلى ٢.٢ مليار دولار حسب الأرقام الرسمية" ^(٨٦). وكان وزير الاقتصاد التركي، قد أعلن في ١٦ آب ٢٠١٧ خطأ لإنشاء طريق بري جديد عبر إيران لتصدير البضائع لقطر ^(٨٧).

وهناك العديد من الأسباب التي تُدلل على عدم جدوى وفاعلية سياسة العزل السعودي:

١- خلال العام ٢٠١٧ (عام العزل) تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم منها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني ، واتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين قطر وتركيا، فضلاً عن توقيع مذكرة تفاهم خاصة بتسهيل النقل وحركة المرور العابر (العبور بالترانزيت) لتقوية التعاون الاقتصادي والتجاري بين قطر من جهة و إيران وتركيا من جهة أخرى ^(٨٨).

كما شهد عام ٢٠١٧ رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من (٧٧) الى (١٠٠) مليون طن سنوياً ، وفق ما أعلنت عنه شركة قطر للبترول ، كذلك شهد العام نفسه اندماج شركتي قطر غاز وراس غاز واللّتان تعدّان أكبر منتجين للغاز الطبيعي المسال في العالم ^(٨٩)، ولم يحدث أي انقطاع في صادرات الغاز ، منذ بدء العزل الاقتصادي، والذي جاء على لسان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أثناء كلمته في الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر ميونخ للأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨ ^(٩٠). كما ارتفع إجمالي الصادرات القطرية بنسبة ١٧.٧ بالمائة عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام ٢٠١٦ ^(٩١). وتعد قطر ثاني أكبر منتج ومصدر للغاز المسال في العالم، ولديها أعلى معدل للدخل بالنسبة إلى رأس المال في العالم ^(٩٢).

٢- نجاح قطر في تحدي السعودية والصمود أمام محاولاتهما هي وحلفائهما من خلال إدارة الأزمة بشكل فاعل، فقد كان الدعم الشعبي أحد أسباب قوتها، إذ أعطى العزل نتائج عكسية أدّى الى تعميق الشعور الوطني داخل دولة قطر والتفاف الشعب حول قيادتها. وظهر ذلك جلياً أمام مرأى ومسمع العالم، فبعد مشاركة أمير قطر تميم بن حمد وإلقائه

خطاباً في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وعودته الى الدوحة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ احتشد الألاف من المواطنين القطريين لاستقبال الأمير تعبيراً عن ولائهم ودعمهم الشعبي لقيادتهم في مواجهة سياسة العزل^(٩٣)، بعيداً عن ممارسات أنظمة الحزب الواحد التي كانت شائعة في كثير من دول المنطقة العربية.

٣- وعلى مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية تحديداً فقد كانت لصالح قطر، إذ لم تتأثر الاستثمارات الأجنبية - التي تعد معياراً لموقف الرأسمالية العالمية من اقتصاد أي دولة - بالموقف السعودي الخليجي السلبي من قطر أو السياسة القطرية في توثيق علاقاتها بدول أخرى كإيران وتركيا اللتان تقاطعان مع الدولة العازلة (السعودية).

٤- استطاعت قطر الالتفاف حول العزل الاقتصادي الذي فرضته عليها دول التحالف من خلال توجيهها إلى دولتي إيران وتركيا. فقد تلقت قطر المساندة والدعم من نظام إيران (المنافى للسعودية) وتركيا في تحويل طلبها على السلع الأجنبية من دول التحالف التي لا ترتبط معها بعلاقات ودية الى هاتين الدولتين (إيران وتركيا).

٥- انطلاق قرار سياسة العزل لم يكن بشكل جماعي من قبل دول مجلس التعاون مجتمعة او اجراء ترتيب تعاون دولي واسع في اطار الامم المتحدة حيال الدولة المستهدفة بهدف ردعها عن سياساتها المعادية. اذ ان توقيع تلك العقوبات كان متواضع نسبيا اقتصر على مجموعة من الدول بسبب فشل دول العزل في تحقيق هذا التنسيق في اطار الشرعية الدولية، ولذا كان نصيبه الفشل من الناحية العملية .

إن العزل الذي اقتصر على دول قليلة وان كانت السعودية (الدولة الكبيرة) مشاركة فيه لم يحقق النتائج المرجوة منه خاصة في ظل عالم يتسم بالتداخل والاعتماد المتبادل بين مختلف اطرافه (دول ، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسية، منظمات غير حكومية...الخ) مما يجعل من الصعوبة بمكان احكام هذا العزل على الدولة او الوحدة التي يتم فرضه عليها. وفشل السعودية في الترويج لفكرة خطر دولة قطر (الداعمة للإرهاب)

على مستوى منظومة مجلس التعاون الخليجي أولاً ومنظومة جامعة الدول العربية ثانياً واجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ثالثاً.

٦- لم تكن الدولة المستهدفة (قطر) بتلك العقوبات على مستوى من القدرة الاقتصادية أقل (من حيث حجمها) بالمقارنة مع ما يتوفر لدى السعودية كبيرة الحجم.

٧- نجح قطر في اتخاذ الاجراءات الاقتصادية المضادة التي لجأت لها الدول المطبقة للعزل ووضعها موضع التنفيذ ، ساعدها في ذلك قلة احتياجاتها الاقتصادية من السلع والمواد التي توفرها لها دول العزل ، كما أن تطبيق أسلوب المقاطعة الاقتصادية لن يجدي مع دولة مثل قطر توجه معظم صادراتها الى أسواق دول اخرى ، كذلك فإن الحظر الاقتصادي لم يضر بدولة تشتري معظم احتياجاتها من خارج أسواق الدول المطبقة للحظر . فحصر وعزل قطر لن يكون سهلاً ، فهي ليست دولة ضعيفة وفقيرة ، فقط تربطها صداقات بجيوش كبرى ، وثروتها السيادية تعادل ٣٣٥ مليار دولار ، وهي اكبر منتجي الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، وتربطها علاقات بعملاق النفط والغاز الأمريكي إكسون (Exxon)^(٩٤). وتمتلك قطر احتياطات نفطية مؤكدة تصل الى ٢٥،٤ مليار برميل ، وتمتلك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ويقدر ب ٨٩٦ تريليون قدم مكعب، وتعد المصدر الأول للغاز المسال في العالم^(٩٥).

٨- نجحت قطر في خفض التصعيد ووقف التلويح العسكري السعودي، بمشاركة حلفائها، ضد قطر من خلال التعجيل بوضع اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين قطر وتركيا عام ٢٠١٤ موضع التنفيذ بعد مصادقة البرلمان التركي في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ على اتفاقيتين عسكريتين تسمحان بنشر قوات عسكرية في قاعدة تركية في قطر، بالإضافة الى تدريب قوات الدرك^(٩٦).

٩- فشلت السعودية في تقمص الدور الأمريكي من خلال توظيف متغير "الحرب على الإرهاب" على دولة قطر، كما مارسته الولايات المتحدة من قبل مع دول المنطقة مثل العراق وليبيا وايران.

١٠- تمتلك قطر سيولة مالية تتجاوز ٣٧٠ مليار دولار، ولديها جهاز قطر للاستثمار المصنف التاسع عالمياً وهو صندوق ثروة سيادي بأصول تبلغ ٣٣٥ مليار دولار، ويستثمر معظم أمواله في أسواق عالمية مثل أسواق الولايات المتحدة وأوروبا ودول آسيا والمحيط الهادئ، كما تمتلك قطر قطاعاً مصرفياً قوياً تتجاوز وموجوداته ١.٣ تريليون ريال، ومصارفها قادرة على فتح اعتمادات موثوق بها لاستيراد كل السلع والخدمات من الخارج، هذه المقدرات تسمح للدولة الصغيرة بممارسة الضغط على أطراف دولية وإقليمية كثيرة، ومن هنا أتى انحياز فرنسا وألمانيا لقطر^(٩٧).

١١- عدم القدرة على تحشيد الدعم الدولي لفرض عقوبات على قطر نتيجة غياب التوافق بين دول الخليج العربي خاصة واستقطاب دول إقليمية مثل تركيا وإيران، مما يجعل من الصعب الإبقاء على التحالف المناهض لقطر، فضلاً عن تزايد الضغوط الدولية لحل الأزمة عبر التوصل لحل توافقي يرضي أطراف الأزمة^(٩٨).

١٢- فشل السعودية في توسيع نطاق التحالف المناهض لقطر، فقد انخرطت الكويت وعمان في مهمة التوسط لإنهاء النزاع.

١٣- إن فشل العزل في الواقع يرجع الى عدم توفر أسباب قانونية وإرادة دولية مهمتها حشد الجهود الدبلوماسية والإعلامية، على نحو متصاعد، فضلاً عن ذلك إنَّ العزل ليس أولوية للولايات المتحدة وللدول الأوروبية الكبرى وفق الترتيبات التي تعمل لها.

الخاتمة :

إن سياسة العزل التي اعتمدها السعودية حيال قطر والتي تعد صدمة أكبر من إعلان الحرب ذاتها لقطر وللمهتمين بالشأن الخليجي وأخطر أزمة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي ، لم تنفض لحد نهاية عام ٢٠١٩ الى إجبار دولة قطر الغنية بالغاز على تقديم أية تنازلات أو تراجع صانع القرار السياسي القطري وتغيير قراراته ومواقفه السياسية بما يتلاءم والرؤية السعودية تجاه قضايا عديدة لعلَّ أهمها قضية جماعة الإخوان المسلمين ودعم

قطر لها واستضافتها لقادة هذا التنظيم على أراضيها، فضلاً عن علاقات قطر مع إيران التي تعمّقت رغم الفيتو السعودي عليها. ومنذ أول أيام فرض العزل والرهان قائم على سرعة استجابة قطر للضغوط السعودية وحدها عبر قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لتجنب حدوث أزمة إنسانية، ولكن كانت حساباتها غير دقيقة، فقد استطاعت قطر التغلب على عزلتها وضمان إمدادها بالغذاء عبر أسواق إيران وتركيا.

ومنذ الوهلة الأولى أدركت القيادة السعودية صعوبة تطبيق العزل بكل أدواته وآلياته حيال الدولة الجارة قطر بشكل منفرد، وعندها لجأت الى إقناع دولتين خليجيتين (الإمارات والبحرين) ودولة عربية كبرى هي مصر للمشاركة في تنفيذ سياساتها بهدف رفع تكاليف عزل قطر سياسياً واقتصادياً ودفعها للاستسلام والانصياع لرغباتها وشروطها، رغم أنّ السعودية تشكّل المنفذ البرّي الوحيد لقطر، وبعد أن اتخذت كل من الكويت وعمان موقف الحياد. هذا ولم تفلح السعودية في تطبيق العزل في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي رغم كونها زعيمة المنظومة الخليجية والدولة الكبرى وكل من حولها من دول تدور في فلكها. وبعد أن استطاعت قطر استيعاب الصدمة الأولى والتغلب على المواقف اللوجستية التي سببتها السياسة الخارجية السعودية بدأ العزل يتآكل وينتهي.

لقد كرّست السعودية جلّ أدوات العزل السياسية والاقتصادية والانسانية من مقاطعة وحظر وحصار حيال قطر، تنفيذاً لمقولة الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) " إنّ الدول التي تتم مقاطعتها هي في طريقها للاستسلام"، ولكن كان مآل سياسة العزل الاقتصادي الفشل بفعل وجود الدولة الجارة إيران التي تمثّل المنفذ البحري القريب من قطر وطوق النجاة الوحيد لها، وتركيا التي تعد أهم دول منطقة الشرق أوسطية. وبالنسبة لمواقف الدول الأوروبية فإن العزل أصابه التصدع والتفكك منذ البداية بحكم الشراكة القطرية - الأوروبية في مجالي الاقتصاد والطاقة وقناعة الدول الأوروبية وأطراف دولية أخرى كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بأن المنطقة لا تحتتمل مثل هذه الأزمات وبضرورة تطويقها وحلّها عن طريق الحوار بصورة لا يترتب عليها أية تداعيات خطيرة قد تتسبب في

دخول المنطقة بأتون الحرب، وأقصى ما قد يترتب على مستقبل العلاقات السعودية - القطرية دخولها مرحلة التوازن في الردع السياسي والاقتصادي. ولكن هذا لا يمنع من احتمالية حدوث سيناريو حل الأزمة في أي وقت مثلما اندلعت هذه الأزمة بشكل فجائي. ومثل أية أزمة سياسية تباينت مواقف الدول العربية والإقليمية وانقسمت انقساماً حاداً، فبينما اصطفت بعضها إلى جانب قطر وأكدت لها دعمها المطلق، مثل تركيا وإيران من خلال إرسال المؤن والغذاء نجد دُولاً أخرى آيدت السياسة الخارجية السعودية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر مثل الإمارات والبحرين ومصر و اليمن أو خفّضت علاقاتها معها مثل الأردن. ولكن رغم كل ما خطّطت له السعودية وسعت من أجله إلا أنّ النتائج جاءت مخيبة للأمل، فقد نجحت قطر في إفشال سياسة الإكراه (العزل) التي طبقتها السعودية بحقّها مستغلة في ذلك حالة الانقسام السياسي في الموقف الخليجي والعربي والدولي.

الهوامش:

- (^١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة ٢٠١١، ص ٢٢١.
- (^٢) آية عبد العزيز، "ظاهرة الحصار: خيارات المواجهة المكشوفة"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٤ يونيو/حزيران ٢٠١٧. منشور على الموقع الإلكتروني: <https://elbadil-pss.org/2017/06/14>
- (^٣) فتحية النراوي وآخرون، تطور العلاقات السياسية الدولية، مطبعة مصنع إسكندرية الكراس، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤١٩.
- (^٤) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٨، ص ١١٧.
- (5) Deon Geldenhuys, *Isolated States: A Comparative Analysis*, Cambridge University Press, New York 1990, p4-5.
- (^٦) Ibid, pp.6-12.
- (^٧) آية عبد العزيز، مصدر سابق.
- (^٨) عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل موسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، منشورات المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ٢٠٠٥، ص ١٤١.
- (^٩) وليد البيطار، القانون الدولي العام، مؤسسة مجد للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٨، ص ٦٨٠.
- (^{١٠}) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة ٢٠١١، ص ٢٥٧ - ٢٥٩.
- (^{١١}) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد للنشر، طرابلس - ليبيا ٢٠٠٢، ص ٢٩٨.

- (١٢) فتحة النبراي وآخرون، تطور العلاقات السياسية الدولية، مطبعة مصنع اسكندرية الكراس، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣٩٦.
- (١٣) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٧٣.
- (١٤) فتحة النبراي، مصدر سابق، ص ٣٩٦.
- (١٥) بوبكر خلف، "العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - الجزائر، العدد ١٣، حزيران ٢٠١٦، ص ١١٣.
- (١٦) فتحة النبراي، مصدر سابق، ص ٣٩٧.
- (١٧) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص ٤٧٦.
- (١٨) بوبكر خلف، مصدر سابق، ص ١١٣.
- (١٩) فتحة النبراي، مصدر سابق، ص ٣٩٧.
- (٢٠) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص ٤٧٦.
- (٢١) المصدر أعلاه، ص ٤٧٥.
- (٢٢) زايد عبيد الله مصباح، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٧٣.
- (٢٣) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ٤٧٥.
- (٢٤) بوبكر خلف، مصدر سابق، ص ١١٣ - ١١٤.
- (٢٥) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ج ١، ط ١٧، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٧٧٣.
- (٢٦) بوبكر خلف، مصدر سابق، ص ١١٤.
- (٢٧) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٤، ط ٤، مطبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ١٩٩٩، مصدر سابق، ص ٥٤٨.
- (٢٨) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص ٤٧٧ - ٤٧٨.
- (٢٩) محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٩٢.
- (٣٠) ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة اسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٥.
- (٣١) باسيل يوسف بلك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص ١٥٠.
- (٣٢) بوبكر خلف، مصدر سابق، ص ١١٢.
- (٣٣) المصدر أعلاه، ص ١١٣.
- (٣٤) المصدر أعلاه، ص ١١٥.
- (٣٥) ناعوم تشومسكي وآخرون، الامبراطورية الامريكية، ج ١، مكتبة الشروق للنشر، القاهرة ٢٠٠١، ص ١١.

- (٣٦) محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص ٩٣.
- (٣٧) السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، منشور على موقع وزارة الخارجية السعودية:
<http://www.mofa.gov.sa/aboutKingDom.old/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx>
- (٣٨) منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب والعلوم الإنسانية /جامعة الأزهر، غزة - فلسطين ٢٠١٤، ص ٣٧-٣٨.
- (٣٩) بول سالم و ويب دي زيو ،السياسة الخارجية القطرية : الديناميات المتغيرة لدور استثنائي ، مركز كارنجي للشرق الأوسط ،مقال منشور على الموقع الالكتروني:
<https://carnegie-mec.org/2012/12/31/ar-pub-51004>
- (٤٠) ماجد حميد خضر ، "مقومات السياسة الخارجية القطرية : دراسة في السلوك السياسي" ، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٢٥.
- (٤١) منذر أحمد زكي شراب، مصدر سابق، ص ١١٩-١٢٠.
- (٤٢) جيفري مارتيني واخرون ، أفاق تعاون بلدان الخليج العربي ، مؤسسة راند للطباعة والنشر ، كاليفورنيا ٢٠١٦، ص ١١.
- (٤٣) عرفات علي جرجون ، قطر وتغير السياسة الخارجية.. حلفاء وأعداء، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٦، ص ٥.
- (٤٤) " أزمة العلاقات الخليجية.. المقدمات والأسباب والدوافع"، موقع صحيفة العربي الجديد القطرية، منشور على الموقع الإلكتروني :
<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/5>
- (٤٥) منذر أحمد زكي شراب، مصدر سابق، ص ٦٤.
- (٤٦) جيفري مارتيني واخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧.
- (٤٧) المصدر أعلاه، ص ١٧.
- (٤٨) تقدير موقف : التعديل الوزاري القطري والملف المصري ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠١٦، ص ٥. منشور على الموقع الإلكتروني:
<https://eipss-eg.org/>
- (٤٩) Why Tiny Qatar Angers Saudi Arabia and Its Allies: Quick Take Q&A: By Grant Clark and Mohammed Sergei, June 5, 2017. BLOOMBERG POLITICS.
- (٥٠) عودة سفراء الإمارات والسعودية والبحرين لقطر، الأحد ١٦ نوفمبر ٢٠١٤، منشور على الموقع الإلكتروني:
<https://www.skynewsarabia.com/web/article/703015>
- (٥١) «بloomberg»: لماذا قطعت دول خليجية علاقاتها مع قطر؟ ١١ سؤالاً يشرح لك، موقع أخبارك، منشور على الموقع الإلكتروني:
<http://www.akhbarak.net/news/2017/06/05/11147672/articles/25466633>
- (٥٢) جيفري مارتيني واخرون ، مصدر سابق، ص ١١.
- (٥٣) نرمين محمد وسالي مجدي ، أثر الأزمة الخليجية على اقتصاد دول المقاطعة ،المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ١٠ القاهرة ٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني:
<http://efsregypt.org/author/efs5>
- (٥٤) موقع وزارة الخارجية السعودية ، مركز الاتصال والاعلام الجديد في ٥ يونيو ٢٠١٧. منشور على الموقع الإلكتروني:
www.Mofa.gov.sa
- (٥٥) المصدر أعلاه.

(^{٥٦}) للاطلاع على نص الوثيقتين الأولى والثانية السريتين يمكن الحصول عليهما من خلال قناة وموقع العربية نت في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٧.

(^{٥٧}) الجبير: السعودية لا تتدخل في الشأن الداخلي القطري، موقع العربية. نت، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://ara.tv/2wq53>

(^{٥٨}) تقدير موقف : أزمة قطع العلاقات مع قطر ... إلى أين ؟ ، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://idraksy.netthe-crisis-of-severing-relation-with-qatarf.pdf>

(^{٥٩}) المصدر أعلاه.

(^{٦٠}) الجبير من برلين يدعو الدوحة للكف عن دعم الارهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، منشور على الموقع الإلكتروني : <https://ar.rt.com/iwug>

(^{٦١}) الجبير: السعودية لا تتدخل في الشأن الداخلي القطري، موقع العربية. نت، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://ara.tv/2wq53>

(^{٦٢}) موقع وزارة الخارجية السعودية ، مصدر سابق.

(^{٦٣}) George Doumar and Others, Crises IN The Gulf Cooperation Council Challenges and Prospects, Arab Center Washington DC, United States of America 2017, p 7.

(^{٦٤}) إضاءة على حظر طيران القطرية في دول الحصار، موقع الجزيرة نت ، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/8/1>

(^{٦٥}) أحمد عبد الوهاب ، "هكذا ستنتهي أزمة قطر"، ٦-٧-٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني: [https:// Arabic.sputniknews.com](https://Arabic.sputniknews.com)

(^{٦٦}) مسؤول قطري : "نجحنا بافتتاح خمسة خطوط ملاحية جديدة مع العالم"، ١٩-٧-٢٠١٧. منشور على الموقع الإلكتروني: <https://sptnkne.ws/eWeP>

(^{٦٧}) Katie Hunt, "Middle East freezes out Qatar: What you need to know", CNN, July 27, 2017, www.cnn.com/2017/06/06/middleeast/qatar-middle-east-diplomatic-freeze/index.html

(^{٦٨}) الحصار فشل في عزل قطر ، صحيفة الوطن القطرية ، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-watan.com/news-details/id/119961>

(^{٦٩}) منصور أبو كريم ، الموقف الدولي والإقليمي من الأزمة الخليجية، دراسة مقدمة الى مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، يونيو ٢٠١٧، ص ٢٠-٢١. منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-sharq.com>

(^{٧٠}) الأزمة الخليجية: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأميركية تجاه الخليج، جريدة المصري اليوم ، القاهرة، منشور للأبحاث ودراسة السياسات، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/RgTNS8>

(^{٧١}) منصور أبو كريم، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.

(^{٧٢}) TALHA KÖSE and UFUK ULUTAŞ , " Regional Implications of the Qatar Crisis: Increasing Vulnerabilities", PERSPECTIVE , June 2017, p6

(^{٧٣}) تقرير اخباري، بعنوان :أزمة قطر مرهونة بوحدة الموقف الأمريكي تجاه الخليج، جريدة المصري اليوم ، القاهرة، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/BZ8LeU>

(^{٧٤}) السعودية والإمارات والبحرين " لا تمثل مجلس التعاون .." وأمريكا بعثت لهم " رسالة واضحة"، موقع CNN بالعربي، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/zgfcZo>

(^{٧٥}) منصور أبو كريم ، مصدر سابق، ص ١٦-١٧.

(^{٧٦}) الأزمة الخليجية :إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأميركية، موقع عرب 48 ، نقلا عن المركز العربي

- للأبحاث ودراسة السياسات، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/RgTNS8>
- (٧٧) وزير الخارجية الألماني: هناك محاولات لعزل قطر وإصابتها بشكل وجودي، موقع مصراوي، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.masrawy.com/news/News_PublicAffairs/details/2017/6/6/1100455
- (٧٨) هاينر كيزل و علاء جمعة، "مصالح ألمانيا والأزمة القطرية.. مخاوف من التغيير"، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.dw.com>
- (٧٩) منصور أبو كريم، مصدر سابق، ص ٢٠.
- (٨٠) فرنسا: نوجه رسالة حوار وتهدئة وندعم الوساطة الكويتية، موقع العربية نت، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://ara.tv/g9psp>
- (٨١) سماح عبد الحميد، المواقف الدولية تجاه قطر، موقع برلماني، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://parlmany.youm7.com/News/7/184922>
- (٨٢) منصور أبو كريم، مصدر سابق، ص ١٣-١٤.
- (٨٣) ياسمين نبيل، التفاعلات الدولية تجاه أزمة قطع العلاقات مع قطر: "الموقف الإيراني"، المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ١٤ أغسطس ٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://efsregypt.org>
- (٨٤) ياسمين نبيل، المصدر أعلاه.
- (٨٥) هذه جذور الأزمة بين قطر والسعودية وجيران الخليج، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://sptnkne.ws/eEBn>
- (٨٦) ترك برس، "وزير الاقتصاد التركي: نستعد لتأمين كافة احتياجات قطر"، ١٨ يونيو ٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.turkpress.co/node/35846>
- (٨٧) طريق "قطر - تركيا" .. اقتصادي، ١٦ Aug. ٢٠١٧. صحيفة الوطن القطرية.
- (٨٨) "وزير الاقتصاد يستعرض العلاقات مع تركيا"، ١٧-١-٢٠١٨، جريدة الراية القطرية.
- (٨٩) وليد الدرعي، قطاع الطاقة يعزز إمكانياته برفع إنتاج الغاز إلى ١٠٠ مليون طن، موقع صحيفة الشرق الاقتصادي، ص ٣، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-sharq.com/uploads/2018/01/01>
- (٩٠) أمير قطر: الحصار فتحله مغامرون تسببوا بتقويض الأمن الإقليمي، موقع الجزيرة نت، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/2/16>
- (٩١) سيد محمد، ٢٠١٧.. التغلب على التحدي الاقتصادي موقع صحيفة الشرق الاقتصادي، ص ٤، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.al-sharq.com/uploads/2018/01/01>
- (٩٢) «بloomberg»: لماذا قطعت دول خليجية علاقاتها مع قطر؟ ١١ سؤالاً يشرح لك ساسة بوست، ٥ يونيو ٢٠١٧.
- <https://www.sasapost.com> نقلا عن المصدر الاجنبي:
- Why Tiny Qatar Angers Saudi Arabia and Its Allies: QuickTake Q&A: By Grant Clark and Mohammed Sergie, June 5, 2017. BLOOMBERG POLITICS
- (٩٣) استقبال حاشد لأمير قطر بعد عودته من جولة خارجية، موقع الجزيرة نت، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/24/>
- (٩٤) أنجد أحمد جبريل، تقدير موقف: أزمة قطع العلاقات مع قطر... إلى أين؟؟، بحث منشور في مركز ادراك للدراسات والاستشارات، حزيران / يونيو ٢٠١٧، ص ١١، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/?print=pdf>
- (٩٥) محمود سمير الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير

منشورة مقدمة الى جامعة الاقصى ، فلسطين ٢٠١٣، ص٣٠.

(٩٦) أمجد أحمد جبريل ، مصدر سابق، ص٨.

(٩٧) ثروت البطاوي ، ماهي الأدوات التي تمتلكها قطر لمواجهة الحصار الخليجي - الخليجي ؟ منشور على الموقع الالكتروني :

<https://raseef22.com/politics/2017/06/08>

(٩٨) TALHA KÖSE and UFUK ULUTAŞ , " Regional Implications of the Qatar Crisis: Increasing Vulnerabilities", PERSPECTIVE , June 2017, p2.

